

تبني النظام المختلط للانتخابات القادمة

د. طالب عوض

من أجل البدء في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، أصدر السيد الرئيس ياسر عرفات مرسوماً رئاسياً بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٤ حدد فيه موعد الشروع في التسجيل للانتخابات الرئاسية والتشريعية، بحيث يبدأ في الرابع من أيلول ويستمر حتى السابع من تشرين الأول ٢٠٠٤، وقد نص المرسوم على أن يتم نشر سجل الناخبين للاعتراض اعتباراً من ٢٠ تشرين الثاني لمدة خمسة أيام. وقد رحبت اللجنة الأهلية لرقابة الانتخابات بالمرسوم الرئاسي، وأكدت ضرورة الانتهاء من قانون الانتخاب، وتحديد موعد الانتخابات، لما له من أثر كبير على تشجيع المواطنين للإقبال على مراكز التسجيل، من أجل ضمان مشاركة عالية في عملية الاقتراع، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة ٧٥٪.

ناقش المجلس التشريعي في العاشر من الشهر الماضي، عبر نظام الفيديوكونفرنس في رام الله وغزة، تقرير اللجنة القانونية والسياسية بخصوص المبادئ العامة في مشروع قانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وكان المجلس قد قرر إحالة مشروع قانون الانتخابات إلى اللجنتين السياسية والقانونية للتوصل إلى توصيات ترفع إلى المجلس بهذا الشأن، وقال السيد مروان كنفاني، رئيس اللجنة السياسية في مذكرة للمجلس، إن اللجنتين تدارستا، كلاً على حدة، التعديلات المقترحة لرفعها إلى المجلس على قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥، ومن ثم جرت مناقشة هذه التعديلات في اجتماع مشترك للجنة عقد بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٣، أجليت بعده التعديلات إلى لجنة مصغرة من اللجنتين لصياغتها بشكل نهائي. واقترحت اللجنة القانونية زيادة عدد أعضاء المجلس ليصبح (١٣٢) عضواً، على أساس انتخاب المختلط ونسبة حسم ٢٪، وترك تحديد حصة النسبي إلى الأعلى للمجلس التشريعي، حيث هناك من يطالب بأن تكون النسبة مناصفة ٥٠٪ لكل من النظامين، وهناك بعض الاقتراحات التي طالبت بنسبة أقل ٤٠٪-٢٠٪ للتمثيل النسبي.

طالب العديد من المتحدثين بتشكيل لجنة خاصة موسعة من أعضاء المجلس التشريعي لمناقشة كافة الآراء والتوجهات لدى مختلف الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، وقد أكد معظم المتدخلين على ضرورة الأخذ بنظام المختلط مع رفع عدد الأعضاء إلى ١٢٠ مع التأكيد على ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً ملائماً، ودعا بعض الأعضاء إلى تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ أو ٢٧ عاماً، مع المحافظة على دائرة القدس.

واقترح روجي فتوح، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بتشكيل لجنة موسعة، وطلب منها عقد اجتماع مع القوى السياسية والمنظمات الأهلية، واقترح لجنة من أعضاء هيئة رئاسة المجلس ومن ممثلين عن الدوائر الانتخابية واللجان المختلفة، وتشكلت اللجنة من: روجي فتوح، وحسن الخريشة، وغازي حنانيا، وأحمد نصر، وحنان عشراوي، ورواية الشوا، ودلال سلامة، وزياد أبو زياد، ومروان كنفاني، وحاتم عبد القادر، وعبد الكريم أبو صلاح، وسليمان الرومي، وحسن عصفور، ورفيق النتشة، وعزمي الشيبيني، وفخري التركمان، وجمال الشاتي، وعماد الفالوجي، وموسى الزعوط، وسعدي الكرنز، وزياد أبو عمرو، ومحمد الحوراني، ومفيد عبد ربه، ومحمد حجازي، وكمال الشرافي، وعباس زكي، وبرهان جرار. وتمنى على اللجنة أن تبدأ اجتماعاتها ابتداءً من الأسبوع القادم لتمكين المجلس من الانتهاء من إقرار مشروع القانون المعدل خلال هذا الشهر إلى منتصف الشهر القادم.

وقد عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة الموسعة المكلفة بمتابعة ملف مشروع قانون الانتخاب اجتماعاً يوم ٢٤/٦/٢٠٠٤ عبر نظام الفيديوكونفرنس في رام الله وغزة مع قادة وممثلي القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للوقوف على آرائها وتوجهاتها حول قانون الانتخاب،

وقدمت العديد من القوى السياسية مذكرات مكتوبة إلى رئاسة المجلس التشريعي، حددت مواقفها من القضايا الرئيسية في قانون الانتخاب، وجاءت معظم المدخلات منسجمة مع ما جاء في مذكرة القوى والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني حول قانون الانتخاب. ويتوقع من المجلس أن يقر نظاماً انتخابياً مختلطاً يزاوج بين التمثيل النسبي ونظام الدوائر بعد أن أظهرت القوى السياسية ميلاً جازماً نحو هذا النظام المختلط ٥٠٪ للدوائر، و٥٠٪ للتمثيل النسبي، وتخصيص كوتا نسائية بنسبة لا تقل عن ٢٠٪.

ورحب رئيس المجلس التشريعي بممثلي الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني في بداية الجلسة التي قال إنها عقدت للاستماع إلى آراء ومقترحات وتوجهات القوى والمجتمع المدني حول المبادئ العامة والأطر التأسيسية ليسترشدها بها المجلس أثناء إعداد قانون الانتخابات للوصول إلى أسس متفق عليها، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة النظام الانتخابي، موضحاً أنه شخصياً يؤيد نظاماً مختلطاً يحظى به التمثيل النسبي ب ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للدوائر.

وبشأن مرجعية الانتخابات بأنها تستند إلى وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي، دعا فتوح المجتمعين إلى بحث مسألة الكوتا النسائية بما يحقق إدماج المرأة في الحياة السياسية، مشدداً على حرص المجلس على استقلالية دائرة القدس قبل أن يفتح الباب لقادة وممثلي القوى السياسية والمجتمع لتوضيح وجهات نظر قواهم واقتراحاتها لتطوير النظام الانتخابي عبر قانون ديمقراطي وعصري.

وأظهرت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني شبه إجماع على معظم المحاور الأساسية في قانون الانتخابات مطالبة بقانون انتخابات عصري يكرس التعددية السياسية ويحفز التنمية السياسية. وطالب المتحدثون جميعاً باعتماد النظام النسبي أو المختلط الذي يزاوج بين التمثيل النسبي، وتمثيل الدوائر بنسب تراوحت للنسبي بين ٤٠-٦٠٪. كما اقترحوا زيادة عدد مقاعد التشريعي لتعادل حصة الداخل في المجلس الوطني، وبنحو ١٥٠ مقعداً، وبما لا يقل عن ١٢٠ مقعداً في أقل اقتراح.

وطالب صالح رافت، أمين عام الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، المجلس التشريعي بسرعة إنجاز القانون وإقراره وتحديد موعد للانتخابات، وبخاصة بعد صدور المرسوم الرئاسي الذي حدد موعد البدء في التسجيل. وأشاد في هذا السياق بتشكيل اللجنة البرلمانية برئاسة روجي فتوح، وقال إن «فدا» يطالب بأن تكون مرجعية الانتخابات المقبلة وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي. واقترح نظاماً مختلطاً مناصفة بين النسبي والدوائر، محذراً من أن نسبة متدنية للنسبي تقود إلى تشويه النظام السياسي، واقترح كوتا نسائية ٢٠٪ من المقاعد، و٣٠٪ في القوائم النسبية، وقال إن «فدا» مع زيادة عدد مقاعد المجلس إلى ١٣٢، وتقليص عدد الدوائر من ١٦ إلى ٦، ومع نسبة حسم بواقع ١٪، وخفض السن الرسمي للترشح إلى ٢٥ عاماً وإلى اعتبار الفصائل أحزاباً سياسية من أجل تشكيل القوائم، كما اعتمدت في قانون الانتخابات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥.

وأوضح ممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رباح مهنا موقف الجبهة من فلسفة القانون، وبشأن المحاور الرئيسية قال: نحن مع نظام نسبي لأنه يعزز بناء المجتمع الديمقراطي وأن الجبهة لا ترفض النظام المختلط على أن يكون الوطن في التمثيل النسبي دائرة انتخابية واحدة، ومع تقليص الدوائر إلى خمس مع مرونة في نسبة الحسم وتحديد باقل نسبة حسم ممكنة، لدفع أكبر عدد من القوى والمؤسسات للمشاركة. وطالب بزيادة مقاعد المجلس بما لا يقل عن ١٢٠ مقعداً ومع خفض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً. وقدم قيس عبد الكريم (أبو ليلي)، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية موقف الجبهة من قانون الانتخابات التي قال إنها تشكل قضية بارزة من قضايا الحوار الوطني، وأضاف إن إجراء الانتخابات مطلب ملح

لتفعيل الإرادة الشعبية والمشاركة الواسعة في صنع القرار، لكنه أكد على ضرورة توفر الأجواء لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأولها انحسار الاحتلال والحصار والحوار، لكنه قال إن استمرار العدوان والاحتلال يجب ألا يعرقل التحضيرات والاستعدادات لإجراء الانتخابات لوضع العالم واللجنة الرباعية أمام مسؤولياتها بعد إثبات استعدادنا وجديتنا.

وبشأن المحاور، قال إن الجبهة مع نظام مختلط يجمع بين النسبي والدوائر، تشارك فيه القوى الحية والمجتمع المدني وفق نسب مناسبة، مقترحاً تزاوج مناصفة بين النظامين على الأقل مع أرجحية لصالح النسبي.

وقل من أهمية وضع قانون للأحزاب على أهميته، محذراً من استغلاله كذريعة لعرقلة التمثيل النسبي، ودعا إلى مساواة تامة بين المرأة والرجل وفق وثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي، ولتفعيل النص النظري، اقترح كوتا نسائية ٢٠٪ في الدوائر و٢٠٪ في مواقع مضمونة للنساء في القوائم. ومع تخفيض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً، وزيادة مقاعد المجلس إلى ١٥٠ عضواً على أساس اعتبارهم حصة الوطن في المجلس الوطني الذي يجب إعادة النظر في عضويته بحيث لا يزيد على ٣٠٠.

وعرض أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم موقف حركة «فتح»، مضمناً الجهود والرغبة المشتركة بين «التشريعي» والقوى وشعبنا للوصول إلى قانون متفق عليه وعصري وديمقراطي يرسل رسائل إلى العالم والقوى الإقليمية والمحلية مفادها دعم شعبنا للتعددية السياسية وتداول السلطة ديمقراطياً وسلمياً معتبراً الحضور الحاشد خطوة أخرى من خطوات الحوار الوطني غرضه الوصول إلى اتفاق أو توافق.

وقال: إن «فتح» تدعم بقوة بناء نظام سياسي عصري ومتطور، مطالباً المجلس الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات وتوجهات القوى والقيام بدور الرافعة في الحوار الوطني للوصول إلى نظام تعددي وتداول سلطة وحقوق الإنسان وحرية المواطن في العمل السياسي.

وعلى الرغم من مطالبته بسرعة إنجاز قانون الأحزاب، فإنه دعا إلى عدم اتخاذه ذريعة لإقرار نظام تمثيل مختلط، وقال إن «فتح» تدعمه. ومع زيادة مقاعد المجلس على قاعدة أن تكون كوتا الداخل في المجلس الوطني، وعلى أن يكون للداخل نصف عدد مقاعد الوطني، مقترحاً وقف السقف العددي في الوطني. واقترح تقسيم المقاعد على أساس ٦٠٪ للنسبي مقابل ٤٠٪ للدوائر، مع الحرص على دائرة القدس، ومع كوتا نسائية كبيرة تلائم حجم فضالات المرأة للتخلص من الإجحاف الذي ألحقه بها النظام الاجتماعي.

وأكد عضو المكتب السياسي لحزب الشعب حيدر عوض الله موقف الحزب، وأشار إلى توافق الحزب مع ما جاء في مذكرة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في تأييد نظام مختلط تحظى فيه القوائم ٥٠٪ من المقاعد، ومع خفض سن الترشيح إلى ٢٥ عاماً وكوتا نسائية ب ٢٠٪ في الدوائر و٣٠٪ في القوائم. وقال إن الحزب سيضمن ذلك في قوائمه ومع زيادة عدد المقاعد على أساس توزيع عادل على مستوى الوطن ونسبة حسم ١٪ وتعديل في الدوائر ضمن العدالة ومساواة الصوت. هذا وقد قدم المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني رسالة إلى رئيس المجلس التشريعي أكد فيها كافة المطالب الرئيسية الواردة في مذكرة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني. (القدس ١٣/٧/٢٠٠٤)

وقدم أسامة أبو زهري موقف «حماس» من محاور قانون الانتخابات والقضايا المطروحة، وقال إن «حماس» تدعم نظام تمثيل نسبي شامل، وإنها تعارض إعطاء كوتا نسائية على قاعدة رفض التمييز بكل أشكاله، وقال إن تمثيلها يجب أن يكون ضمن القوائم الحزبية، وطالب بخوض الانتخابات على أساس قوائم دون اشتراط ربطها بالأحزاب وقانون أحزاب، ومع زيادة عدد المقاعد، مطالباً بالنص على إجراءات بالاتفاق مع القوى قبل الإعلان أن «حماس» ستقدم ملاحظاتها مفصلة لاحقاً خطياً.

وأكد عضو الأمانة العامة لجبهة التحرير الفلسطينية د. واصل أبو يوسف أن نجاح الانتخابات يتطلب رضا وطنياً داخلياً، وطالب باعتماد نظام مختلط مناصفة، ومع زيادة عدد المقاعد إلى ١٥٠ مع تقليص عدد الدوائر الانتخابية السابقة إلى ٧-٦ مع المحافظة على دائرة القدس، وبنسبة حسم ١٪ على أن لا يتجاوز ١٥٪.

وأعلن النائب الأول لرئيس المجلس حسن خريشة تشكيل لجنة مصغرة لحصر الخلافات وتقديمها للمجلس مع جهات النظر المختلفة حولها للبت فيها، في وقت دعا فيه اللجنة القانونية إلى الشروع في صياغة المواد والأبواب المتفق عليها، متعهداً للقوى ومؤسسات المجتمع المدني بالأخذ بعين الاعتبار توجهاتها واقتراحاتها، وبخاصة تلك التي حظيت بتوافق وإجماع في مشروع القانون الذي توقع إنجازها قبل الرابع من أيلول المقبل موعد بدء التسجيل الذي أكد «التشريعي» انسجامه مع القانون والدستور.

الرأي العام والانتخابات

وفي الاستطلاع (الخامس عشر) لبرنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت بتاريخ ١٨/٢/٢٠٠٤، حول الانتخابات الفلسطينية المقترحة، أفاد ٥٤٪ من المستطلعين بأنهم لا يقومون بمتابعة ما يرد من أخبار حول الانتخابات، و فقط ٤٦٪ يتابعون موضوع الانتخابات، وأكثر من ٧٢٪ لا تتوفر لديهم المعرفة حول آلية التسجيل ولا تتوفر لدى ٧٧٪ أي معلومات حول قانون الانتخابات، و فقط ٦٠٪ يبنون التسجيل للانتخابات التشريعية، و ٧٥٪ يبنون المشاركة في الانتخابات الرئاسية، و ٦٦٪ يبنون المشاركة في الانتخابات التشريعية، وأكثر من ٢٩٪ من المستطلعين لم يشاركوا في انتخابات ١٩٩٦ لأنهم كانوا أقل من السن القانونية للاقتراع (١٨ سنة).

وحول النظام الانتخابي المفضل، أيد ٣٥٪ من المستطلعين النظام المختلط (الذي يجمع بين الانتخابات بالأغلبية والتمثيل النسبي) و ٣٢٪ مع النظام بالأغلبية البسيطة، و ٢٠٪ مع التمثيل النسبي، و ١٣٪ لا أعرف، هذا يعني أن ٥٥٪ من المستطلعين مع تغيير النظام الانتخابي إلى النسبي أو المختلط.

وبخصوص انتخابات الرئيس، يفضل ٤٥٪ انتخاب الرئيس مباشرة وحصوله على الأغلبية البسيطة، في حين يؤيد ٤١٪ انتخاب الرئيس مباشرة وحصوله على الأغلبية المطلقة (٥٠٪+)، ويفضل ١٤٪ انتخاب الرئيس من قبل أعضاء المجلس التشريعي.

وأفاد ٦٥٪ مع تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي، وصرح أكثر من ٨٤٪ أنهم ليسوا أعضاء في أي من التنظيمات و فقط أقلية (١٧٪) ستعيد انتخاب الأعضاء الحاليين في المجلس التشريعي.

وفي حزيران ٢٠٠٤، نشرت مؤسسة «الفا» العالمية نتائج استطلاع للرأي لتوجهات الجمهور الفلسطيني حول الانتخابات العامة والمحلية، حيث أكد ٨٦٪ من المستطلعين رغبتهم في المشاركة في الانتخابات العامة، و ٩٠٪ يؤيدون أن تشارك النساء في الاقتراع، في حين ٧٢.٢٪ يرون أن تشارك في الترشيح للمجلس التشريعي، و ٦٢.٨٪ يؤيدون تخصيص كوتا نسائية بنسب متفاوتة بين ١٠٪-٢٠٪.

وحول النظام الانتخابي، فقد أبدى ٤٦.٦٪ تأييدهم لنظام الأكثرية، و ٢٣.٩٪ نظام التمثيل النسبي، و ١.٢٩٪ لنظام المختلط، أي أن ٥٣٪ يؤيدون تغيير النظام، وحول مدة المجلس فقد فضل ١٩.٨٪ أن تكون أقل من أربع سنوات، و ٦٦٪ أربع سنوات، و ١٠.٩٪ خمس سنوات، وفيما لو ترشح النواب الحاليون في المجلس التشريعي عن دوائريهم للانتخابات القادمة فقد أظهرت النتائج ٢٠.١٪ سعيديون انتخابهم جميعاً، و ٣٩.٦٪ سعيديون انتخاب بعضهم، و ٤٦.٦٪ لن ينتخبوا أيًا منهم. وحول طبيعة النظام السياسي، فقد أظهرت النتائج أن ٣٧.٥٪ يؤيدون نظاماً رئاسياً، و ٢٢.١٪ يؤيدون نظاماً برلمانياً، و ٣٥.٦٪ يؤيدون نظاماً مختلطاً، و ٩٢.١٪ مع انتخاب الرئيس مباشرة.